



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد
18-17-16 محرم 1439 / 8-7-6 أكتوبر 2017





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
4	هيئة حقوق الإنسان
6	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

متقنون سعوديون وروس: زيارة الملك سلمان لروسيا فتحت آفاقاً واسعة للتعاون بين البلدين

المصدر: جريدة الرياض الأحد 16 محرم 1439 هـ - 6 أكتوبر 2017م
<http://www.alriyadh.com/1627879>

موسكو - رجا المطيري

اتفق المشاركون في ندوة "آفاق التعاون المشترك بين الرياض وموسكو" على ضرورة تكثيف الحوار المباشر بين البلدين لتصحيح الصور المغلوطة التي كرسها الإعلام العالمي عن الشعبين السعودي والروسي. وجاء في الندوة الفكرية التي أقيمت ضمن فعاليات الأسبوع الثقافي السعودي في روسيا المصاحب لزيارة خادم الحرمين الشريفين، التأكيد على أهمية الزيارة في تعزيز العلاقات السعودية الروسية وفتح آفاق جديدة للحوار الحضاري بين البلدين.

وشارك في الندوة ثمانية مثقفين يمثلون البلدين وهم؛ د. صالح الخثلان نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان، ود. نورة اليوسف عضو مجلس الشورى، ود. بسمة العمير المديرية التنفيذية لمركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال، فيما مثل الجانب الروسي كل من؛ أليكسي بوبورفسكي رئيس مكتب الاقتصاد في قناة روسيا 24، والكاتب شامل إدياتولين، والأديب ديمتري باك والصحفية ماريا ديلبوفيكوفا ومديرة متحف تاريخ موسكو أليكسا سابريكنا.

وطالب د. صالح الخثلان في مداخلته بتكثيف مثل هذه الملتقيات الثقافية التي تجمع مثقفي البلدين لاستثمار كل فرص التقارب وتعزيزها بما يخدم الشعبين السعودي والروسي، مشدداً على ضرورة التواصل المباشر بين وسائل الإعلام وأخذ المعلومة الصحيحة من مصدرها الصحيح لتفادي محاولات تشويه الواقع الحقيقي للمملكة وروسيا، وتمنياً بإنشاء مركز ثقافي سعودي روسي مشترك لتعزيز التقارب وتنميته. فيما دعت أليكسا سابريكنا إلى النظر إلى الثقافة كقيمة في حد ذاتها لا تتأثر بتقلبات الاقتصاد والسياسة، وطالبت بتصحيح الأفكار المقولبة التي يحملها البعض تجاه روسيا والسعودية، معترفة بأنها كانت ضحية لهذه القولية "حيث كنت أستبعد تماماً سفري للمملكة العربية السعودية بسبب وقوعي أسيرة للأفكار المسبقة".

من جانبها قالت ماريا ديلبوفيكوفا إن زيارة خادم الحرمين الشريفين لروسيا حظيت بتوقيع مبادرات تعاون مشترك ستكون ذات تأثير مهم بعد تنفيذها على أرض الواقع، مشيرة إلى أن العلاقات السعودية الروسية تأثرت في وقت سابقة بسبب الحملات المسيئة للطرفين من وسائل الإعلام العالمية، مشددة على أهمية استمرار التواصل بين أبناء البلدين في مختلف المجالات لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية.

من جانبها قالت د. نورة اليوسف إن فرص التقارب بين الشعبين باتت الآن أكبر من أي وقت مضى، مطالبة بتكثيف التبادل التجاري بين البلدين، خاصة في المجال السياحي "حيث يعد المواطن السعودي من الأكثر سفراً في العالم ومن المهم أن تكون موسكو بتاريخها ومتاحفها وجهة سياحية له".

هذا وشهدت الندوة التي نظمتها وكالة الشؤون الثقافية التابعة لوزارة الثقافة والإعلام، مداخلات عديدة أكدت على تاريخية زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله لروسيا باعتبارها خطوة مهمة في إطار تعزيز العلاقات بين البلدين وفتح آفاق أكبر في مجالات الاقتصاد والثقافة والاستثمار الحضاري.

هيئة حقوق الإنسان

« حقوق الإنسان»: سجون ودور توقيف مكتظة بالنزلاء

المصدر: جريدة الحياة الأحد 16 محرم 1439 هـ - 6 أكتوبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24535922>

الرياض - سعاد الشمراني

انتقدت هيئة حقوق الإنسان دور التوقيف والسجون، وأكدت عقب زيارات قامت بها العام الماضي، أنها رصدت خلال زيارتها اكتظاظ عدد من السجون ودور التوقيف بالنزلاء، بما يتجاوز الطاقة الاستيعابية المخصصة لها، ما يؤثر في الخدمات المقدمة للسجناء فضلاً عن حقوقهم المكفولة لهم سواء في الإعاشة أو ترتيب الزيارات والاتصالات الهاتفية أو الرعاية الصحية داخل السجن، إضافة إلى عدم ملاءمة بعض السجون لظروف الأشخاص ذوي الإعاقة.

ووفق التقرير السنوي للهيئة (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، فإنها قامت بـ857 زيارة العام الماضي، منها 46.44 في المئة زيارة لدور التوقيف، و26.25 في المئة لسجون المباحث، و24.39 في المئة للسجون العامة، و2.92 في المئة لدور الملاحظة الاجتماعية ومؤسسة رعاية الفتيات.

وقالت الهيئة إنها رصدت نقصاً في عدد العاملين في بعض السجون ودور التوقيف، الأمر الذي قد يترتب عليه ضعف الرقابة على النزلاء، كما أنه قد يؤثر في أداء إدارات تلك السجون في متابعة قضايا النزلاء لدى المحاكم وهيئة التحقيق والادعاء العام ولجان العفو وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

وأضافت هيئة حقوق الإنسان: «إن هناك تجاوزاً في مدة التحقيق في بعض القضايا للمدد النظامية، وتأخراً البت في بعض القضايا بسبب تباعد مواعيد الجلسات، علماً بأنه يجري في هذه الحالات التنسيق الفوري مع الجهات المعنية لمعالجة ذلك». ولاحظت الهيئة عدم تمكين النزلاء في بعض السجون من التواصل مع محاميهم، ومعرفة آخر المستجدات في مرافعاتهم وما يتعلق بقضاياهم.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

سياسيون وحقوقيون يشنون هجوماً على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ويشككون في صدقيته

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 محرم 1439هـ - 8 أكتوبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24537731>

الدمام - منيرة الهديب
أكد أستاذ العلاقات الدولية والقانون العام الكويتي الدكتور فايز النشوان عدم صدقية التقارير الأممية، وسوء إدارتها للأزمات السياسية والحقوقية الأخيرة.
جاء ذلك بعد أن أصدرت المنظمة الدولية تقريرها السنوي حول «الأطفال في النزاعات المسلحة»، الذي أغفل الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الانقلابيون ضد حقوق الطفل، فيما اتهمت فيه التحالف العربي بقيادة السعودية بانتهاك حقوق الطفل في اليمن، بأرقام وصفت بـ«غير الصحيحة».
وقال النشوان لـ«الحياة»: «اعتمد التقرير الأممي على شهادات لأتباع الحوثيين وصالح، وهو أمر لا يمكن أن يضيء الموضوعية على هذا التقرير الذي لا يعتبر قرآناً».
وأضاف: «نشرت العديد من التقارير الأممية في مواضع عدة تبين انحيازها وعدم صدقيتها لاحقاً، كما هو الحال في ملف الأزمة في دارفور على سبيل المثال، بعد أن ضخمت التقارير دور الحكومة في عمليات تهجير وقتل وغير ذلك وبعد فترة اكتشف بأنه تقرير مدلس، وأيضاً عدم اهتمام المنظمة الأممية بملفات كثيرة، كالتي حدثت في الموصل قبل فترة قصيرة، وقصف الفلوجة قبل سنوات عندما سحقت أسر عن بكرة أبيها وتجاهلت المنظمة ذلك».
وأوضح النشوان: «أعتقد أنه من الواجب علينا في دول التحالف لدعم الشرعية تجهيز رد قانوني علمي على كمية الافتراءات التي تضمنها التقرير على وضع التحالف في قائمة العار الافتراضية، فالتحالف ما جاء إلا لتطبيق قرارات مجلس الأمن وأولها القرار رقم 2216، الذي يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وكل أهدافه يتم اختيارها بعناية».
وأشار النشوان إلى أن التقرير لم يركز على دور جماعة الحوثيين والمخلوع صالح في تجنيد الأطفال واستخدام المناطق المدنية كالمستشفيات والمدارس ودور العبادة والأسواق العامة والمناطق المأهولة في وضع مواقع عسكرية فيها ومنصات دفاعات جوية وإطلاق صواريخ، وهو أمر يتنافى والقانون الدولي ويتعارض مع أبسط المقومات الأساسية التي يجب الالتزام بها في الحروب.
مؤكداً أن هذا الدور السلبى الذي تضمنه التقرير قد يراد منه تعزيز قدرات الانقلابيين في اليمن، وهو أمر لا بد من فتح النقاش فيه على أعلى مستوى في الأمم المتحدة.
فيما أوضح الخبير في القانون الدولي النائب السابق لرئيس الائتلاف الوطني السوري الدكتور هشام مروة لـ«الحياة» أن تقارير الأمم المتحدة أخيراً أصبحت تعتمد على معلومات غير دقيقة وصلت بشكل غير صحيح، مشيراً إلى أنه لا يمكن إثبات النتائج أو الأرقام التي ترد في هذه التقارير.
وأضاف: «لا يوجد تقرير يبلغ الكمال لا بالإحصاء أو التحليل، ولكن أحياناً يتم التركيز على جهة دون الأخرى، ما يعكس موقفاً وإشارات سياسية لا تليق بتقرير أممي يفترض أن يكون حيادياً يتحرك بشكل إنساني بعيداً عن أي اعتبار آخر»، مؤكداً أنه منذ سنوات وتقارير الأمم المتحدة تتهم جهات وتحملها مسؤولية لا علاقة لها بتلك العمليات سواء في اليمن أم سورية أم غيرها من المناطق.
وتابع مروة: «بالمجمل تقارير المنظمات الدولية ليست نهائية ويمكن أن يعاد النظر فيها».
بدوره، قال رئيس منظمة رصد للحقوق والحريات عرفات حمران أن الأمم المتحدة فشلت في تقديم دور إيجابي في اليمن، وأوضح لـ«الحياة»: «لم تقدم المنظمة أي دور إيجابي لليمنيين».
وأضاف كان للمبعوث الأممي للأمم المتحدة إلى اليمن دور في تمكين الحوثيين من السيطرة على محافظات الجمهورية، كما مكنت الأمم المتحدة الحوثيين من الحصول على المساعدات الإغاثية التي تصل عبر ميناء الحديدة الذي يسيطر عليها

الحوثيون، وتحويل الإغاثة إلى جبهات القتال وبيع معظمها، وإيصال الأسلحة عبر سفن الأمن المتحدة الإغاثية. وأكد أيضاً أن الأمم المتحدة ساندت الحوثيين في طباعة مناهج للصفوف الأولى الابتدائية من منظمة اليونيسيف، الذي غير المنهج الدراسي بمنهج يدعو إلى الطائفية والقتال بين الجبل الواحد.

إضافة إلى ذلك تتعامل الأمم المتحدة بنعومة مع الانقلابيين من اتفاق السلم والشراكة وحتى صدور آخر تقرير لها. وأكد حمران أن الأمم المتحدة ساوت في تقرير أمينها العام بين الحكومة الشرعية التي تعمل لإعادة الشرعية في اليمن، وبين ميليشيات الانقلاب على الدولة، كما أنها ساوت بين الأخطاء والقتل المتعمد.

وأضاف: «في الأخطاء يتوجب التعويض المادي والمعنوي، واستهداف القتل بالمدنيين يوجب القصاص والملاحقة القانونية، والأخطاء دائماً يتم الإشارة إليها في التقارير والاستهداف يتصدر التقارير، وهذا لم نلاحظه في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، على رغم أن الأعداد التي ذكرها التقرير بالنسبة للحكومة والتحالف مبالغ فيها ونحن على اطلاع بذلك.»

وتابع: «الأعداد التي ذكرها التقرير بالنسبة لاستهداف المدنيين من الانقلابيين متواضعة جداً على رغم أننا أوصلنا أعداداً كبيرة إلى منظمات الأمم المتحدة، سواء المفوضية السامية أم مجلس حقوق الإنسان.»

وأضاف: «كنا نأمل بأن يورد الأمين العام للأمم المتحدة تقريره عن ارتكاب ميليشيات صالح والحوثي لجريمة تجنيد الأطفال دون سن 15، إذ تعتبر جريمة حرب، إضافة إلى عدد المستهدفين من المدنيين في الأحياء السكنية في تعز من الأطفال والنساء وضحايا الألغام من الأطفال.»



«البيئة» تحتفل باليوم العالمي للحيوان

المصدر: جريدة الحياة الأحد 18 محرم 1439 هـ - 8 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24536790>

الدمام - «الحياة»

نظمت وزارة البيئة والمياه والزراعة ممثلة في الإدارة العامة لشؤون الزراعة في المنطقة الشرقية ضمن فعاليات اليوم العالمي للحيوان الذي يصادف 4 تشرين الأول (أكتوبر) من كل عام المعرض الثاني للرفق بالحيوان بعنوان «يوم عالمي للرفق بالحيوان»، وذلك في مجمع دارين مول بمدينة الدمام.

ووفقاً للمدير العام للإدارة العامة لشؤون الزراعة في المنطقة الشرقية المهندس طارق الملحم، فإن المعرض الذي استمرت فعاليته على مدى ثلاثة أيام، استهدف جميع شرائح المجتمع من الأسرة والأطفال والمهتمين بالرفق بالحيوان والمتخصصين في مجالات البيئة والثروة الحيوانية وحماية الحياة الفطرية والثروة السمكية، لافتاً إلى أن المعرض أتاح فرصة للاطلاع على الخدمات التي توفرها الوزارة وحلقة وصل بين المهتمين بالثروة الحيوانية والوزارة لتذليل العقبات التي تواجههم كافة، وذلك سعياً من الوزارة لتطوير جميع الخدمات المقدمة في شتى جوانب عملها واهتماماتها الخدمية لتحقيق الأهداف العليا التي تتطلع لها، مرتكزة في ذلك على تقديم الخدمة الأفضل لعملاء الوزارة.

فيما أفاد المشرف العام على المعرض مسؤول الرفق بالحيوان بالإدارة العامة لشؤون الزراعة في المنطقة الشرقية الدكتور علي الحاجي، بأن المعرض تم تقسيمه إلى 8 أركان هي: ركن إدارة الرفق بالحيوان بالشرقية، وركن أصدقاء الحيوانات خاص بالأطفال، وركن مبادرة معاهدة الحيوان يحوي إرشادات توعوية للمعاهدة ومنها اتفاق شخصي للشخص الموقع على مطوية التوقيع لمعاهدة الرفق بالحيوان، وركن المنشآت والمؤسسات البيطرية التي تعنى بمجال الطب البيطري ومعالجة الحيوانات.

في حين خصص الركن الخامس لوحدة الاحتراف وهي مجموعة شبابية من المهتمين بالحيوانات الأليفة، والركن السادس لمجموعة رصد الطيور وهي مجموعة شبابية لهم إسهامات في رصد وحماية الطيور المهاجرة في المنطقة الشرقية وتسجيل وتوثيق تلك الطيور بالطرق العلمية المعترف بها دولياً، وركن لفنان التشكيلي الطبيب البيطري عبدالحميد الرامس الذي عرض مجموعة من أعماله الفنية التي تحوي بعض الحيوانات بغرض إيصال الرسالة إلى الزوار المعرض، والركن الثامن والأخير خصص للجمعية الطبية البيطرية السعودية.

«العمل» تمنح منشآت مهلة 4 أسابيع لتصحيح نشاطها

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 محرم 1439 هـ - 8 أكتوبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24535919>

تبدأ المهلة، التي منحتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، غداً وتستمر أربعة أسابيع، للمنشآت التي تزاوّل نشاطاً يختلف عن نشاطها الفعلي المسجل لدى الوزارة، بتعديل نشاطها إلكترونياً، من خلال قائمة خدمات المنشأة بموقع الوزارة الإلكتروني.

وأكد المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخير أن الوزارة حريصة على حماية قطاع الأعمال من المنشآت المخالفة، تحقيقاً للمنافسة العادلة، مشيراً إلى أنه سيتم التواصل مع المنشآت المستهدفة، من خلال قنوات اتصال عدة ورسائل نصية، بطلب التصحيح ألياً من خلال موقع الوزارة.

وقال أباالخير: «إن الوزارة تعمل على إطلاق خدمة تهدف إلى تنبيه المنشآت المستهدفة إلى ضرورة المسارعة في تصحيح نشاطها، خلال المدة الزمنية المحددة، وكذلك إتاحة الفرصة للمنشآت لتقديم الاعتراضات إلكترونياً وإرفاق ما يثبت ذلك»، مؤكداً أن الوزارة ستوقف خدماتها الإلكترونية عن المنشآت غير الملتزمة بتصحيح نشاطها، والقيام أيضاً بزيارات تفتيشية ميدانية، لضبط المخالفات في المنشآت المخالفة، بعد انتهاء فترة المهلة.

وأوضح أن الوزارة تعمل على تصحيح وتنظيم سوق العمل، سعياً إلى إيجاد بيئة عمل سليمة، مبيناً أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لديها آلية تقنية للتحقق من وضع المنشآت المستهدفة خلال المرحلة المقبلة.

إلى ذلك تقدم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) حزمة من الممكنات والدعم لرواد ورائدات الأعمال في سوق العمل، الذين يمارسون العمل الحر، وذلك في خطوة تهدف إلى رفع استقرار القوى الوطنية وفق بيئة عمل ملائمة ومحفزة على الإنتاج والتطوير.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخير أن رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المشاريع الذاتية سيتمكنون من إصدار وثائق برنامج العمل الحر عبر بوابة متخصصة، سيتم إعلانها خلال أيام قليلة، مشيراً إلى أن «هدف» من المقرر أن يتحمل الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية «اختيارياً»، نيابة عن أصحاب العمل الحر مدة سنتين.

وأشار إلى أن برنامج العمل الحر يغطي حالياً 78 مهنة ونشاطاً يمارسها أصحاب المشاريع ورواد ورائدات الأعمال، قابلة للزيادة مستقبلاً، مبيناً أن أصحاب العمل الحر يستفيدون من دخول السوق الإلكترونية لمنصة بحر ومعروف، لتعريفهم والاستفادة من الخدمات المقدّمة. ولفت أباالخير، إلى أن الوزارة و«هدف» «سيوفران ممكنات لأصحاب العمل الحر تشمل تسهيلات مصرفية وتمويل من خلال بنك التنمية الاجتماعية، وأنظمة مدفوعات إلكترونية.

«العدل» تناقش عقارات القاصرين والأوقاف الواردة في لوائح

نظام المرافعات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 محرم 1439 هـ - 8 أكتوبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24535921>

تناقش وزارة العدل اليوم (الأحد) وعلى مدى ثلاثة أيام الملاحظات والمقترحات الواردة على اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية.

وحُصصت «الورش» التي ستقام في ديوان الوزارة وبرئاسة وكيلها للأنظمة والتعاون الدولي منصور القفاري وعدد من رؤساء المحاكم والمستشارين بالوزارة والمجلس الأعلى للقضاء لمناقشة الملاحظات والمقترحات على عدد من اللوائح، منها بيع وشراء عقارات القصر والغائبين، والأذن بالتصرف في الحصص الخاصة بهم، والأذن بنقل الأوقاف وبيعها، وغيرها من لوائح.

يذكر أن وزارة العدل في إطار سعيها لتحديث وتطوير الأنظمة العدلية شكلت لجنة دائمة لدراس الملاحظات والمقترحات على اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، كما تستقبل اللجنة مختلف المقترحات على اللوائح من الجهات المهتمة والمختصين في هذا الشأن، وتجتمع دورياً لمناقشة هذه الملاحظات والرفع بالتوصيات للنظر في إقرارها.



لجنة «شوروية» تهاجم «العمل»: استراتيجيتكم في التوظيف

زادت البطالة

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 محرم 1439 هـ - 7 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Articles/24517787>

الرياض - سعاد الشمrani

هاجمت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بمجلس الشورى بشدة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وأكدت أن استراتيجية التوظيف زادت البطالة في المملكة، وخصوصاً بين النساء. في الوقت ذاته، أوصت بمراجعة اللائحة التنفيذية لنظام العمل، وسد الثغرات الموجودة بما يكفل اتخاذ التدابير اللازمة التي تحول دون الفصل غير المشروع للسعوديين في القطاع الخاص، مؤكدة أن بعض الجهات استغلت المادة 77 من نظام العمل لفصل السعوديين، ما أثر سلباً على استراتيجية ورؤية المملكة 2030 التي تدعو إلى خفض معدل البطالة.

ويناقش مجلس الشورى في جلسته يوم الإثنين المقبل تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية وتوصياتها بخصوص التقرير السنوي لوزارة العمل، وخصوصاً أزمة المادة 77 من قانون العمل والتي تسمح لشركات القطاع الخاص بالفصل غير المشروع للموظفين السعوديين، إذ أوصت اللجنة بمراجعة اللائحة التنفيذية لنظام العمل وسد الثغرات الموجودة بما يكفل اتخاذ التدابير اللازمة التي تحول دون الفصل غير المشروع، مؤكدة أن بعض الجهات استغلت المادة لفصل السعوديين، ما أثر سلباً على استراتيجية ورؤية المملكة 2030 التي تدعو إلى خفض معدل البطالة.

وكان 102 مواطن تقدموا بعرائض للمجلس قبل عام طالبوا فيها بتعديل المادة، التي أدت سلباتها إلى الاستغناء عن خدمات المئات من المواطنين في القطاع الخاص.

ودعت اللجنة الاجتماعية في توصية ثانية إلى رفع نسبة الوظائف المخصصة للنساء بزيادة الفرصة الوظيفية المخصصة لهن، وقالت إنها لاحظت ارتفاع عدد المتعطلات عن العمل بنسبة ستة في المئة خلال سنة التقرير، وأن نسبة عمالة الإناث من إجمالي العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص لا تتجاوز 29 في المئة، في الوقت الذي تدعو رؤية 2030 إلى رفع نسبة مشاركة المرأة.

وطالبت التوصية الثالثة الوزارة بإعادة النظر في استراتيجية التوظيف السعودية ووضع خطة تنفيذية ببرنامج زمني ومؤشرات قياس للأداء، إذ لم تحقق الوزارة منذ سبع سنوات ماضية أهداف استراتيجية التوظيف التي خطت لها المملكة لتغطي فترة زمنية تبلغ 25 سنة بدأت من غرة شعبان عام 1431 هـ، وأكدت إخفاقها في تحقيق الهدف المرحلي قصير المدى للاستراتيجية المتمثل بالسيطرة على البطالة والمحدد بسنتين، كما لم تنجح في خفض معدلها وتحقيق هدف المدى المتوسط المخطط له خلال ثلاث سنوات، لتدخل المرحلة الثالثة التي تستهدف تحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني ومدتها 20 سنة، من دون إنجاز المرحلتين الأولى والثانية. ورأت اللجنة أنه حتى اليوم لا توجد بوادر إيجابية لتحقيق

أهداف استراتيجية التوظيف، وأنها لاحظت ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض نسبة التوظيف من مجموع الباحثين عن عمل في برنامج «حافز».



«الضمان الصحي» يمهّل شركات التأمين 10 أيام لتصحيح أوضاع مخالفتها

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 محرم 1439 هـ - 7 أكتوبر 2017م
<http://www.alhayat.com/Articles/24517757>

الدمام - رحمة ذياب
كشفت الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي التعاوني عن عدم التزام بعض شركات التأمين الصحي، وشركات إدارة المطالبات بتقديم خدمات الرعاية الصحية للمؤمن لهم، وفقاً لما نصت عليه الوثيقة الموحدة من منافع، ووجهت في تعميم لشركات التأمين الصحي، وشركات إدارة المطالبات، بالالتزام بما جاء في الوثيقة الموحدة، وما نصت عليه من منافع، وتزويد الأمانة العامة كتابياً، خلال 10 أيام عمل، بما يفيد بالالتزام الجهة المسؤولة عن الموافقات العلاجية بهذه التغطيات.

ورصدت الأمانة من خلال فرقها الرقابية والشكاوى الواردة إليها، خلال العام الماضي 2017، رفض بعض شركات التأمين تغطية علاج نحو 12 منفعة، بشكل مخالف لنظام الضمان الصحي التعاوني، واللائحة التنفيذية، والوثيقة الموحدة، مثل: تكاليف الغسل الكلوي، وتنظيف الأسنان، وتكاليف حالات الختان للذكور، والإبر الموضوعية لعلاج خشونة المفاصل وخشونة الركبة، ومعالجة السكر والضغط، وتغطية المولود من اليوم الأول للولادة، والأمراض الوراثية، والأجهزة الطبية التي تصرف من الطبيب المعالج والمغطاة بالوثيقة، وإعادة التأهيل، وتكاليف النظارات الطبية، وتكاليف الساعات الطبية، والأخطار الشخصية.

وقال الأمين العام لمجلس الضمان الصحي التعاوني محمد الحسين إن الأمانة العامة ستمضي قُدماً في تعزيز الإجراءات والآليات التي تُسهم في رفع مستوى أدائها الإشرافي والرقابي، وبالتالي حفظ حقوق المؤمن لهم، وضمان حصولهم على خدمات الرعاية الصحية المنصوص عليها في الوثيقة الموحدة، محذراً من مغبة عدم الالتزام بما جاء في التعميم، وأن الأمانة العامة ستتخذ الإجراءات النظامية كافة تجاه شركات التأمين الصحي، وشركات إدارة المطالبات غير الملتزمة بالأنظمة واللوائح.

وطالب الحسين المؤمن لهم بالتواصل مع قنوات اتصال مجلس الضمان الصحي التعاوني من خلال مركز الهاتف الموحد رقم 920001177، إضافة إلى البوابة الإلكترونية www.cchi.gov.sa، أو البريد الإلكتروني Info@cchi.gov.sa، إضافة إلى تطبيق الهواتف الذكية، وقنوات التواصل الاجتماعي: «تويتر»، «فيسبوك»، «لنكد إن» في الصفحة الرسمية cchi.ksa، للرد على كل الاستفسارات عن نظام الضمان الصحي التعاوني، واللائحة التنفيذية، والوثيقة الموحدة، وتلقي الملاحظات، واستقبال الشكاوى.

«الصحة»: إغلاق 890 منشأة صحية خاصة مخالفة خلال عام

1438 هـ

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 محرم 1439 هـ - 7 أكتوبر 2017م
<http://www.alriyadh.com/1627973>

مناوبة - الرياض الإلكتروني
كشفت وزارة الصحة عن إغلاقها لـ 890 منشأة صحية خاصة مخالفة خلال العام 1438 هـ. وأوضحت الوزارة أن قرارات الإغلاق شملت 7 مستشفيات، و1291 مجمعاً صحياً، و578 مؤسسة صحية، و2058 صيدلية.
وبينت إحصائية نشرتها الوزارة عبر حسابها الرسمي في تويتر مساء اليوم الجمعة، أن صدر 1667 قراراً من لجنة النظر في أحكام مخالفات نظام المؤسسات الصحية الخاصة.
وكشفت الوزارة، أن عدد المخالفات المرفوعة إلى لجان مخالفات نظام مزاوله المهن 1006، موضحةً أن القرارات الصادرة من لجان مخالفات نظام مزاوله المهن الصحية 349، مبينة أن عدد الجولات الميدانية في جميع المناطق والمحافظات 21527.



التنمية الاجتماعية: تحديث بيانات 1.2 مليون مستفيد من

ذوي الإعاقة إلكترونياً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 محرم 1439 هـ - 6 أكتوبر 2017م
<http://www.al-madina.com/article/543256>

سعد آل منيع - جدة
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن عدد المستفيدين، الذين تم تحديث بياناتهم إلكترونياً من ذوي الإعاقة، الذين يتلقون إعانات مالية بلغ 1.266.038 مستفيداً على مستوى مناطق المملكة من بينهم 739.535 مستفيدة من الإناث أما المستفيدون من الذكور فعددهم 526.503 مستفيداً وتتطلع الوزارة إلى أن يصل عدد المستفيدين من تحديث بياناتهم إلى 1.284.370 مستفيداً ومستفيدة.
وبينت الوزارة أن الذين يجب عليهم تحديث بياناتهم هم المستفيدون ذوو الإعاقة الذين يتلقون إعانة مالية، وانتهت المدة النظامية على آخر تقييم لحالتهم الطبية ويتطلب منهم عمل إعادة تقييم لحالتهم حسب التالي:
**من تصرف لهم إعانة مالية ومقدارها (1666 ريالاً أو 1166 ريالاً) شهرياً يتطلب منهم عمل إعادة تقييم لحالتهم الطبية كل خمس سنوات.
**من تصرف لهم إعانة مالي ومقدارها (833 ريال شهرياً) أو (2000 ريال كل ستة أشهر) يتطلب منهم عمل إعادة تقييم لحالتهم الطبية كل ثلاث سنوات.

وأضافت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنه يجب على المستفيد إرفاق جميع المستندات المطلوبة منها تقرير طبي يحتوي على البيانات الشخصية للمستفيد، وأن يكون موقعاً ومعتمداً من الجهة مصدرة التقرير. ألا يكون قد مضى أكثر من 6 أشهر على تاريخ إصدار التقرير.. أن يكون صادراً من أحد المستشفيات المعتمدة لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.. وأن تكون صورة التقرير المرفوعة ملونة وواضحة.



نظام جديد يساعد الأسرة على حماية الأبناء من مخاطر

الإنترنت

هيئة الاتصالات تضع لمساتها الأخيرة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 16 محرم 1439 هـ - 6 أكتوبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/543110>

سعيدالزهراني - الطائف

تقوم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات حالياً بوضع اللسات الأخيرة على تنظيم جديد يهدف إلى مساعدة الآباء والأمهات والأسرة بشكل عام لتوفير بيئة آمنة لاستخدام الناشئة للشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) من خلال المشروع الجديد «الإطار التنظيمي لخدمة التحكم الأبوي» والتي تمكن الآباء والأمهات من الاطمئنان على استخدام أبنائهم وبناتهم للإنترنت بشكل إيجابي وحمايتهم من أي مخاطر باعتبار أن حركة الإنترنت في المملكة يجب أن تمر من خلال منظومة الترشيح الوطنية وتكون متوافقة مع سياساتها وإجراءاتها. مع توفير المواصفات الأساسية لخدمة التحكم الأبوي كحد أدنى وبشكل مجاني للمستخدمين، وفي حال تقديم مواصفات إضافية كما هو موضح في قسم المواصفات فيحق له طلب مقابل مالي من عموم المشتركين بعد أخذ موافقة الهيئة بحسب الإجراءات المتبعة، ويتم تلقائياً تقديم خدمة التحكم الأبوي حسب التهيئة الافتراضية في نقاط النفاذ العامة للإنترنت كالمراكز التربوية والمستشفيات والنادي الرياضية والأسواق والمطارات والشوارع. وتمكين المشترك من التحكم بجميع خدمات الوصول للإنترنت الخاصة به، وتوفير تقرير للمشارك بشكل دوري. ووضعت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات مواصفات خاصة لهذا التنظيم الجديد وتم تقسيم المواصفات إلى قسمين: أساسية وإضافية. الأولى إلزامية، والثانية اختيارية، وفي حال توفير واحدة من المواصفات الإضافية أو أكثر فإنه يحق لمقدم الخدمة طلب مقابل مالي من عموم المشتركين.

أبرز المواصفات الأساسية

التحكم بأوقات الدخول والاستخدام لخدمة الإنترنت بالعموم أو نوع معين من التطبيقات.

التحكم بالأيام والأوقات أو وضع حد أعلى للاستخدام (مثل ساعتين في اليوم).

تحديد أوقات المنع والسماح لتصنيفات محددة أو خدمات أو تطبيقات معينة أو أجهزة محددة.

تمكين المشترك من اعتماد آلية الحجب لكل مشترك على حدة سواء باستخدام القائمة البيضاء أو السوداء

تمكين المشترك من منع الوصول لأي محتوى بناء على أنماط محددة

إمكانية منع الوصول إلى خدمات معينة بشكل كامل أو برامج معرفة مسبقاً

تحديد أوقات المنع والسماح لتصنيفات محددة أو خدمات أو تطبيقات معينة.

توفير تقارير حول استخدام خدمات الوصول للإنترنت التابعة للاشتراك.

تحديد مستويات معرفة مسبقاً من الأمان والتحكم والمراقبة (مثال: أمان أعلى، أمان متوسط،...)

أبرز الموصفات الإضافية
تحديد حجم الحركة المسموح بها لموقع أو خدمة محددة إضافة لتحديد الأيام والأوقات.
إمكانية تفعيل البحث الأمن على كل الخدمات والتطبيقات المدعومة
إمكانية ترشيح بروتوكول الإنترنت الأمن.
إمكانية متابعة الأصدقاء والنشاطات في مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي وغيرها.
توفير الأدوات الرقابية لكل ما يتلقاه أو يرسله مثل تمكين الأب من الموافقة على الاتصال.
توفير وسائل للإعلام والمراقبة والتوثيق
المتابعة والتحديث المستمر للتقنيات والخدمات والتطبيقات الجديدة أولاً بأول وبشكل آلي.
إمكانية التتبع الجغرافي ومعرفة الأماكن التي يوجد بها الابن من خلال خريطة تفاعلية.
التحكم والمراقبة للألعاب الإلكترونية عبر الإنترنت.



مركز الملك سلمان يوقع 80 اتفاقية لدعم المعوقين لتطوير منظومة البحث العلمي في الإعاقة والتأهيل

المصدر: جريدة سبق السبت 18 محرم 1439هـ - 8 أكتوبر 2017م

<https://sabq.org>

ظافر الشهري - الرياض

وقّع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة برئاسة الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، رئيس مجلس أمناء المركز، أكثر من ثمانين اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم مع عشرات الجهات والمؤسسات المعنية منذ عام 1994م؛ بهدف تطوير منظومة البحث العلمي في مجالات الإعاقة والتأهيل وتوسيع قاعدة التعاون والإفادة من الخبرات المتميزة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وتأتي هذه الشراكات في إطار الدور الذي يقوم به مركز الملك سلمان لدعم ذوي الإعاقة، والذي يستوجب تعاون الوزارات والقطاعات الحكومية المعنية إلى جانب دور القطاع الأهلي والمنظمات المدنية، من أجل ترجمة توجه القيادة الرشيدة إلى إيجاد مشروعات وقائية وعلاجية وتأهيلية يلمس نتائجها المعوقون، ويكون لها مردود إيجابي في تنمية حياة المجتمع.

وشملت الاتفاقيات تعاون المركز مع أبرز المراكز والمعاهد العلمية والبحثية المتخصصة في مجالات الإعاقة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ فضلاً عن الشراكات المميزة مع عشرات الجهات والمؤسسات ذات العلاقة؛ حيث ضمت الاتفاقيات عدداً من الشراكات الاستراتيجية مع كل من وزارة الصحة ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، والمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي، ومركز الأبحاث، وجامعة الملك سعود، ووزارة التعليم.

وحظي المركز بشراكات مثمرة مع عدد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص، إذ قام المركز بتأطير العلاقة بينه وبين عدد من الجهات غير الحكومية الداعمة من خلال شراكات واتفاقيات ومذكرات تفاهم لتنسيق الجهود والإفادة من قدرات كل جهة وإمكاناتها.

وعلى المستوى الإقليمي وقّع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة اتفاقية تعاون مع عدد من المؤسسات والجمعيات الخليجية المعنية برعاية ذوي الإعاقة؛ بهدف خدمة ذوي الإعاقات عن طريق تنمية الكفاءات البشرية العاملة وتقديم أفضل الخدمات لهذه الشريحة من المجتمع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي .

أما على المستوى الدولي فقد وقع المركز عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع عدد من الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات العلمية البارزة منها مجموعة الصمم الوراثي التابعة لكلية الطب بجامعة هارفارد، وبنك الخلايا الجذعية في سويسرا، ومعهد شيلي للعيون بجامعة كاليفورنيا، والمختبر العصبي الجيني التابع لكلية الطب بجامعة هارفارد، والمركز الطبي التابع لجامعة إيرازموس في روتردام بهولندا، ومؤسسة سانفورد وورلد كلينيك بساووث داكوتا الأمريكية.

مرحلة المرأة السعودية

المصدر: جريدة الحياة 18 محرم 1439هـ - 8 أكتوبر 2017م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Akel-II-Akel/24437062>

عقل العقل

نعم، من حقنا، بصفتنا مجتمعاً إنسانياً، أن نفرح ونبتهج بقرار قيادتنا، وعلى رأسها الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، بقرار السماح للمرأة بقيادة السيارة، بعد جدل طويل امتد عشرات السنين، تقاذفته الأيدي والأفكار في صراع أبعد ما يكون «أنها قضية اجتماعية بحثة وحق بسيط للمرأة»، بل إن بعضنا كان همه نبش تاريخنا القريب لمحاولة تمرير أحقية النساء بقيادة سياراتهن. مرحلة ما قبل هذا القرار للأسف دفعنا ثمنها غالباً كوننا مجتمعاً، وبخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فكم من السائقين الأجانب استقدمناهم ونحن لا نعرف عن خلفياتهم السلوكية كثيراً وأصبحوا جزءاً من الأسرة السعودية! حتى تصميم منازلنا أصبحت غرفة السائق جزءاً أساسياً منه، والكل يعرف أن السائق الأجنبي يتعامل مع المرأة في شكل مباشر، حتى وصل الوضع إلى أن وجود سائق أهم في بعض الأحيان من وجود الرجل؛ بمعنى تعطل حياة المرأة إذا غاب عنها السائق. في تلك المرحلة حاول بعضنا إيجاد حلول موقته للخروج من تلك الأزمة، مثل شركات النقل التي تعتمد على التطبيقات الذكية، بل إن بعضنا كان يرى أن الحل لحالنا هو في المركبة ذاتية القيادة.

على المستوى الاقتصادي، تشير التقارير إلى أننا نصرف على هذه الحال نحو 25 بليون ريال سنوياً، فتخيلوا كم من البلايين تم الضغط على المجتمع بدفعها على مر تلك الأعوام!؟

ولي العهد الأمير الشاب محمد بن سلمان عراب رؤية المملكة، 2030 التي نصت في أجزاء منها على تمكين المرأة السعودية في العملية التنموية الاقتصادية، وكلنا يعرف أن مفتاح التغيير الاجتماعي لا يمكن عزله عن الوضع الاقتصادي في أي مجتمع، وهو في أكثر من لقاء إعلامي أكد أنه شخصياً مع هذا الحق، وفي عهد هذه الرؤية انتظمت المرأة السعودية في المشهد الاجتماعي والاقتصادي، ولا شك في أن هذا القرار سيزيد في أعداد النساء السعوديات في سوق العمل، ويقلل البطالة بين النساء، وهي المرتفعة أصلاً، مقارنة بالرجال، كما تشير الإحصاءات الرسمية؛ إذ يعرف الجميع أن قضية تنقل المرأة يستهلك في بعض الأحيان نصف مرتبتها الشهري.

في هذا السياق كان للملك عبدالله دور مشهود في تمكين المرأة، في قرارات تاريخية في عهده، مثل تعيين بعض النساء في مجلس الشورى، وحق المشاركة في الانتخابات البلدية، وفتح الابداع للمرأة السعودية، وفي هذا «العهد السلطاني» اتخذت قرارات تاريخية في تمكين المرأة السعودية، ولن أستغرب كثيراً أن نشاهد وزيرة سعودية في بلادنا، فالعجلة انطلقت، والمحرمات التي صدقناها كالوهم والسراب أعيدت إلى مسارها الطبيعي الإنساني، وكلنا يعرف أن هذا هو التوجه الوطني الصادق من القيادة في الحفاظ على مصالح المجتمع، والجميع يعرف أن هذا القرار لا يفرض على الكل بتطبيقه داخل منزله، إذا كان غير راغب في ذلك، ولو أنني على قناعة تامة بأن من كانوا يعارضون ذلك سيتغيرون بسرعة مذهلة في الاستفادة منه، وهذا من حق الجميع. علينا أن نطوي هذه الصفحة واختلافاتنا فيها، ولا نبش في الماضي، فالطريق للانطلاق والتحديث، والاندماج في العالم لا مفر منه، وعلينا معالجة قضايانا من منظور مصلحتنا الوطنية الخالصة، بعيداً عن التجاذبات الفكرية والسياسية الضيقة.

على الجانب السياسي وتداعيات هذا الملف على صورة المملكة بالخارج، أتذكر بحكم عملي في إحدى العواصم الغربية سنوات، كيف كانت تثار وتلاك مسألة منع المرأة من قيادة السيارة، في الإعلام والمؤتمرات هناك، وكنت أتعاطف مع بعض نساتنا وهن يحضرن في بعض الوفود الرسمية في مؤتمرات علمية أو ثقافية، فنجد أن النقاش يتحول في النهاية عن تلك القضية، وقد لا أبالغ إن قلت إن بعض الدوائر الإعلامية والسياسية في الغرب تركز على ذلك المنع من باب الابتزاز

والضغط علينا، نعم أعرف أننا نعيش في عالم لم تعد الحدود قائمة بمعناها التقليدي، ولكنني أتذكر مقولة للراحل الدكتور غازي القصيبي؛ أننا إذا كنا نريد أن نجعل صورتنا في الخارج فعلينا تغييرها في الداخل، وهذا القرار هو بداية المشوار في تصحيح صورتنا النمطية في العالم. علينا تذكر بعض نساننا اللاتي قمن بجهود لتحقيق هذا الحلم، وبخاصة عضوات الشورى، اللاتي حاولن أن يقدمن مشروع قيادة المرأة للسيارة تحت قبة المجلس.



التحرش.. ماضٍ لن يعود

المصدر: جريدة المدينة 18 محرم 1439 هـ - 8 أكتوبر 2017م

<http://www.al-madina.com/article/543211>

عبدالرحمن عربي المغربي

سحابة من الأمان تظلل سماء الوطن، وخارطة طريق تحدد ملامح العلاقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتحميهم من التجاوزات، وتحارب الانفلات، وتأخذ بأيادنا إلى الطمأنينة، فلن يعد يُخيفنا -بعد اليوم- ذهاب أبنائنا إلى الشارع، لأنهم سيذهبون ويعودون بأمان.. ولا يهزُّنا خروج المرأة إلى ميادين الحياة المختلفة، فالقانون أعطاها الثقة، وسيدفعها لمزيد من العطاء، وسيحميها ويجعل خطوات المتحرش نحوها مكثلة بقوة النظام، وذلك بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله- وتزامناً مع قرار قيادة المرأة للسيارة مرسومًا ملكيًا ينص على ضرورة إعداد قانون لمكافحة التحرش، الذي يعتبر جريمة شنعاء لها آثارها النفسية الوخيمة، كالإيذاء المعنوي والشعور بالإهانة والاكنتئاب. والنظام العام في مملكتنا مستمد من الشريعة الإسلامية، وهي التي تؤكد قواعدها على حفظ كرامة الإنسان وخصوصياته في الحياة، ويعتبر سن هذا القانون مكملاً للمنظومة القانونية في المملكة لأنه سيضبط سلوكيات الأفراد، وسيكون رادعاً وقائياً للمتهورين، ونحمد الله أننا بتنا نعيش خطوات متسارعة في عهد الإصلاح المجتمعي الذي يرعاه قائد مملكتنا. إن هذا الكابوس (التحرش) هو من نزوات الساقطين في وحل الشهوات، وفكرهم العقيم الغارق في متاهات الأفكار، وهناك قصص وحكايات عمن انجرفوا إلى السقوط في هاوية الانحراف، وأن العديد من ضحايا التحرش -من الأطفال والنساء- يجهلون الخطوات المفترض اتباعها عندما يتعرضون للتحرش، وأحياناً يكون الخجل وثقافة العيب والخوف من الفضيحة حاجزاً منيعاً أمامهم، وهذا الذي ساهم في زيادة حالات التحرش والاعتداء، ولكن قانون التحرش عندما يرى النور، سيكون بمثابة جرس الإنذار للمتحرش، وسيرمم جراح الضحايا لإعادتهم أشخاصاً أسوياء، قادرين على مواصلة الحياة، دون رواسب تعيقهم .



كاريكاتير

